على قدم المساواة مع بقية الاطراف المشتركة في المؤتمر . (٣) تكلف السكرتير العام بابلاغ هذا القرار الى رئيسي مؤتمر جنيف للسلام واتخاذ كافة الخطوات التي تؤمن اشتراك م ت ف في اعمال المؤتمر ، وتطلب من السكرتير العام تقديم تقرير في هذا الشأن الى الجمعية العامة في اقرب وقت » (« الهدف » ١١/٨) .

وكان من الطبيعي ان يرفض الوفد الفلسطيني مثل هذا القرار وقد اكد شفيق الحوت ، الناطق بلسان الوفد ، في مؤتمر صحافي عقده في نيويورك ان م ت ف لن تشترك في اي مؤتمر حول ازمة الشرق الاوسط يكون مبنيا على قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ كما هي الحال بالنسبة لمؤتمر جنيف . (« السفير » ١١/٣) .

وقد اعلنت دمشق نص مشروع قرار سوري مناقض للمشروع المصري يأخذ في الاعتبار القرار ٣٢٣٦ ويدعو مجلس الامن الى تعديل قراره ٢٤٢ وقد تضمن نص المشروع « ١) دعوة منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني الى الاشتراك في الجهود المبذولة داخل نطاق الامم المتحدة من اجل التوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق لاوسط ، وذلك على قدم المساواة مع جميع الإطراف الاخرى . ٢) دعوة مجلس الامن الى تعديل القرار الرقم ٢٤٢ الصادر في العام ١٩٦٧ وذلك في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الرقم ٣٢٣٦ و ٣٢٣٧ للعام ١٩٧٤ . ٣) دعوة مجلس الامن الى تطبيق ما هو وارد في الفقرة السابعة من الميثاق على اسرائيل بسبب رفضها المستمر لاحترام ميثاق الامم المتحدة ورفضها تطبيق قرارات المنظمة الدولية . ٤) دعوة جميع الدول الى ايقاف مساعداتها العسكرية والاقتصادية والثقافية لاسرائيل . ٥) دعوة السكرتير العام للامم المتحدة الى ان يعمل على تطبيق هذا القرار ، وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورة طارئة يتم الدعوة اليها في خلال ثلاثة اشهر من اجل بحث تقرير السكرتير العام المتعلق بدرجة الالتزام بتطبيق هذا القرار بشأن مشكلة فلسطين والموقف في الشرق الاوسط » (« السفير » ١١/٦) .

وقد اعتبر مشروع القرار المصري ، كما ذكر نايف حواتمه (في مقابلة مع وكالة الانباء الكويتية « السفير » ١١/٧) ، « تراجعا مصريا جديدا امام الخطط الامبريالية الاميركية والاسرائيلية . وهذا المشروع تم اعداده والسادات في واشنطن ويسقط النص الصريح عن الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ولا يعتبر قضية فلسطين جوهر الصراع العربي — الاسرائيلي ويغفل النص القرار ٣٢٣٦ الخاص بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية » . وكشف حواتمه النقاب عن ان الوفد الفلسطيني في الامم المتحدة بذل محاولات مع الوفد المصري لسحب المشروع ، ولكن الوفد المصري امر عليه لتعليمات مباشرة من السادات كما ذكر الوفد .

غير ان الوفد المصري عاد في وقت لاحق فسحب مشروعه وجرى تقديم مشروعي قرارين واحدا ليدرج تحت بند قضية فلسطين والاخر كفقرة في بند مشكلة الشرق الاوسط . وفي ١١/١٠ صوتت الجمعية العمومية على مشروعي القرارين. وادرج قرار القضية الفلسطينية تحت رقم ٣٣٧٦ وفيما يلي نصه (كما اوردته « وفا » ١١/١١) :

« ان الجمعية العامة للامم المتحدة تذكيرا بقرارها ٣٢٣٦ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤، وملاحظة تقرير الامين العام للامم المتحدة بشأن تنفيذ ذلك القرار ، واعرابا عن قلقها العميق لعدم تحقيق اي حل عادل لقضية فلسطين حتى الان ، واعترافا بان المشكلة الفلسطينية لا تزال تشكل خطرا على الامن والسلام الدولي :

اولا : تؤكد من جديد قرارها الرقم ٣٢٣٦ .

ثانيا : تعبر عن قلقها البالغ من عدم تحقيق تقدم نحو :

أ — ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة في فلسطين بما فيها حق تقرير المصير بدون اي تدخل خارجي وحق الاستقلال والسيادة الوطنية .

ب — ممارسة الفلسطينيين حقهم الثابت في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي اقتلعوا منها وابعدوا عنها .

ثالثا : تقرر تشكيل لجنة لمتابعة ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة تضم كلا من الدول التالية: السنغال وغينيا وموريشيوس وهنغاريا والمانيا الديمقراطية واوكرانيا وماليزيا والهند والباكستان ويوغسلافيا .

رابعا : تطلب من اللجنة ان تبحث وتوصي الى